الأمم المتحدة S/PV.10217

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الحادية والثمانون

الجلسة **10217**

الخميس، 3 أيلول/سبتمبر 2026، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد بونافون	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	باكستان	السيد جادون
	البحرين	السيدة نانسي عبد الله
	بنما	السيد ألفارو دي ألبا
	جمهورية الكونغو الديمقراطية	السيدة ليولوتشا
	الدانمرك	السيدة لاندي
	الصومال	السيد محمد يوسف
	الصين	السيد سون لاي
	كولومبيا	السيد سانشيز نينيو
	لاتفيا	السيدة بافلوتا – ديسلانديس
	ليبريا	السيد كارياه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة فوستر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة بروس
	اليونان	السيدة بالتا

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة 27 آب/أغسطس 2026 موجهة من الأمين العام إلى رئيسة مجلس الأمن (S/2026/698)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتحت الجلسة الساعة 10/05.

الإعراب عن الشكر للرئيس المنتهية ولايته

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد، باسم المجلس، بسعادة السيدة كريستينا ماركوس لاسن، الممثلة الدائمة للدانمرك، على عملها رئيسة للمجلس لشهر آب/أغسطس. وأنا على ثقة بأنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس في الإعراب عن بالغ التقدير للسفيرة لاسن وفريقها على الكفاءة الدبلوماسية الكبيرة التي أداروا بها أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة 27 آب/أغسطس 2026 موجهة من الأمين العام إلى رئيسة مجلس الأمن (S/2026/698)

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة بشأن نقطة نظام.

السيد نبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أود أن أوضح منذ البداية أن ما سأقوله لا يستهدف أصدقاءنا السوريين. نود أن نسجل في المحضر اعتراضنا المبدئي على الإجراءات المتبعة في إدارة جلسة اليوم.

فقد اتخذت الرئاسة الفرنسية للمجلس، رغم اعتراضات الأعضاء الدائمين ودون إجراء أي مشاورات، قرارا انفراديا بتغيير الممارسة المتبعة التي تنظم ترتيب المتكلمين في الجلسة، وذلك بإعطاء الكلمة للبلد المدرج على جدول أعمال المجلس قبل أن تتاح الفرصة لأعضاء المجلس للتحدث. وسنستمع بسرور إلى ملاحظات أصدقائنا السوريين. غير أننا لسنا مقتنعين بأن تغيير ترتيب المتكلمين سيضفي بطريقة ما مزيدا من الأهمية على النقاط التي يثيرها البلد قيد النظر اليوم.

يجب أن يُسمع صوت شركائنا السوريين، وسوف يُسمع بغض النظر عن ترتيبهم في قائمة المتكلمين. ولكننا لا نفهم لماذا يحتاج المجلس إلى الخروج عن الممارسة المتبعة وإجراء استثناء. والأمر لا يتعلق هنا بأي وفد بعينه، بل بالنهج الذي اختارته الرئاسة.

عندما كان برنامج عمل المجلس قيد النظر، استمعنا إلى ملاحظات غامضة من الرئاسة تشير إلى احتمال نشوء مثل هذا الوضع فيما يتعلق بأحد الوفود. وامتنعت الرئاسة عن تقديم تفاصيل محددة، وفي اليوم التالي علمنا بهذا القرار. ومن الممارسات المتبعة في المجلس إعطاء الكلمة للبلد المدرج في جدول الأعمال قبل أعضاء المجلس. ولكن هذا الإجراء وُضِعَ لبنود محددة من جدول الأعمال، ووافق عليه جميع أعضاء المجلس.

وهذه الجلسة مقررة مسبقا، وتسير سورية بخطى ثابتة نحو تسوية مسألة ملفها الوطني المتعلق بالأسلحة الكيميائية. من غير الواضح ما الذي دفع إلى استعراض القواعد في هذه الحالة، وما هو وجه الاختلاف بين الجلسة الحالية والجلسات السابقة. وأود أيضا أن أذكّر الرئيس بأن المناقشات حول الملف الكيميائي السوري كانت تجري في السابق حصريا في شكل مشاورات. وقد قررنا حينها أن نتحلى بالمرونة ووافقنا على نقل تلك المناقشات إلى هذه القاعة.

إننا في حيرة من أمرنا إزاء مقترح الرئيس بمنح هذه المعاملة التفضيلية لوفود بعينها. ولا نستطيع فهم المنطق الكامن وراء الادعاءات بأن ذلك سيوفر الوقت، أو يبسّط المناقشة، أو يمكّن المجلس من الاستماع بفعالية أكبر إلى البلد المدرج على جدول أعماله. إن الرئاسة ترسي سابقة تتمثل في منح بعض الوفود، على سبيل الأفضلية، الحق في أن تكون على رأس قائمة المتكلمين، في حين تُحرم وفود أخرى من هذا الامتياز نفسه.

والهدف المعلن المتمثل في الاستفادة المثلى من مدة الجلسة هو أحد العناصر الأساسية لأساليب عمل الرئاسة. ومن غير الواضح كيف سيساعد تغيير ترتيب المتكلمين في تحقيق هذا الهدف. فلنتذكر أن رئيس المجلس ليس صاحب الكلمة الفصل، بل هو مجرد ميسر، وتتمثل مهمته الأساسية في الحفاظ على إجراءات المجلس وممارساته وتقاليده.

هذه هي المرة السبعون التي تتولى فيها فرنسا رئاسة مجلس الأمن على مر السنين، إن لم أكن مخطئاً. فمن الأجدر من فرنسا بفهم ذلك؟

وبصفتنا أعضاء دائمين في المجلس، يقع على عاتقنا واجب الحفاظ على تقاليده، ونحمل مسؤولية خاصة في هذا الصدد. وقد ناقشنا منذ وقت قريب جدا مذكرة من رئيس مجلس الأمن بشأن أساليب عمل المجلس (S/2024/507) (انظر S/PV.10210). ولم يمضِ سوى 10 أيام تقريبا، وها نحن نشهد بالفعل انتهاكا صارخا لنص المذكرة وروحها من قبل من يُفترض بهم أن يلتزموا بها التزاما صارما.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أحيط علماً بالبيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الروسي، وأشكره عليه.

أود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى مذكرة الرئيس الواردة في الوثيقة S/2024/507، التي أشار إليها ممثل الاتحاد الروسي والتي تتناول أساليب عمل المجلس. وتنص الفقرة 36 من المذكرة على أنه "عند دعوة غير الأعضاء إلى التكلم أمام المجلس، يجوز للذين تهمهم بصورة مباشرة النتيجة التي يسفر عنها بحث المسألة قيد النظر أن يتكلموا قبل أعضاء المجلس، حسب الاقتضاء". ومن المهم التذكير بأن هناك سوابق عديدة من جلسات سابقة تحدثت فيها دول قبل أعضاء المجلس ولم تكن أعضاء في المجلس، ولكنها كانت معنية بشكل مباشر بالمسألة قيد النظر.

وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلَي الجمهورية العربية السورية وتركيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2026/698 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة 27 آب/أغسطس 2026 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ناكاميتسو.

السيدة ناكاميتسو (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر أعضاء مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لي لإطلاع المجلس مرة أخرى على تنفيذ القرار 2118 (2013)، بشأن القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية للجمهورية العربية السورية.

منذ الجلسة السابقة التي عقدها المجلس للنظر في هذه المسألة، وتماشياً مع الممارسة المتبعة، ما فتئ مكتب شؤون نزع السلاح يتواصل بصورة منتظمة مع نظرائه في الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن الأنشطة المتصلة بالقرار 2118 (2013). وفي هذا الصدد، التقيتُ مؤخرا بالمديرة العامة الجديدة، السيدة سابرينا دالافيور. وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجدداً على استمرار التعاون الوثيق بين منظمتينا تحت قيادتها، ولأعرب عن تقديري للشراكة القوية مع المدير العام السابق أرياس وفريقه. وبالإضافة إلى ذلك، استمر التواصل المنتظم مع البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة. وقد اجتمعت مؤخرا بسعادة السفير علبي في 28 آب/أغسطس.

ومنذ آخر جلسة للمجلس بشأن هذه المسألة (انظر S/PV.10164)، واصلت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والجمهورية العربية السورية التعاون بشأن كيفية القضاء على أي بقايا لبرنامج الأسلحة الكيميائية الذي طورته الحكومة السابقة. وقد حققا معا تقدما ملحوظا.

وكما أُفيد سابقا في أعقاب التغيير الذي طرأ على السلطات في سورية في كانون الأول/ديسمبر 2024، فقد سعت الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والحكومة السورية الجديدة إلى معالجة المسائل العالقة المتعلقة بالإعلان الأولي الذي قدمته السلطات السورية السابقة. وكما أكدت الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فإن المسائل العالقة المتبقية تثير قلقاً بالغاً، حيث إنها تشمل كميات قد تكون كبيرة من عوامل الحرب الكيميائية والذخائر الكيميائية غير المعلنة و/أو التي لم يتم التحقق منها.

ومنذ ذلك الحين، قامت الأمانة الفنية للمنظمة بعدة زيارات إلى المواقع ذات الأهمية، وأجرت مقابلات وجمعت عينات عديدة. وقد نُفِّذت تلك الأنشطة بتعاون كامل من جانب الحكومة السورية، التي حشدت موارد هامة لتسهيل ودعم عمليات انتشار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وبعد مرور ما يقرب من عامين، بدأت الجهود الجماعية تؤتي ثمارا ملموسة في معالجة المسائل المتبقية، والإعلان عن أي أسلحة كيميائية متبقية وتدميرها مع تحقق الأمانة الفنية للمنظمة منها، مما يبرهن على أهمية التعاون المستمر والبناء بين المنظمة والحكومة السورية.

وفي أعقاب انتشار المنظمة في شهر أيار/مايو، الذي أدى إلى اكتشاف أسلحة كيميائية لم يُعلَن عنها سابقا، قدمت الجمهورية العربية السورية تعديلات على الإعلان الأولي في حزيران/يونيه. وأعلنت الجمهورية العربية السورية عن مرفق إضافي لإنتاج الأسلحة الكيميائية، ومادة كيميائية اكتُشفت مؤخرا استُخدمَت في

إنتاج عوامل عصبية، وذخائر كيميائية فارغة. وأعلنت أيضا عن مرفقين لتخزين الأسلحة الكيميائية حيث خُزّنت المواد المكتشفة حديثا في انتظار تدميرها. وفي شهر آب/أغسطس، أوفِد فريق من الأمانة الفنية للمنظمة إلى سورية لإجراء تفتيش مبدئي للتحقق من تعديل الإعلان المتعلق بأحد مرافق تخزين الأسلحة الكيميائية التي أُعلِنَ عنها مؤخرا.

وفي أعقاب تلك التطورات، وافق المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية خلال جلسته الأخيرة، التي عُقدت في تموز/يوليه، على اتفاقين للمرافق الخاصة بموقعي التخزين في القطيفة وحمص، حيث تُخزَّن الأسلحة الكيميائية التي اكتُشِفَت مؤخرا. كما وافق المجلس التنفيذي للمنظمة على خطة مفصلة للتحقق من تدمير الأسلحة الكيميائية من الفئة الثالثة في مرفق تدمير الأسلحة الكيميائية في القطيفة.

وبفضل هذه التطورات الأخيرة، أصبح لدى الجمهورية العربية السورية الاتفاقات والموافقات اللازمة للشروع في أنشطة التدمير الخاضعة للتحقق من جانب الأمانة الفنية للمنظمة. ووفقا لما أبلغته المديرة العامة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لأعضاء المجلس التنفيذي للمنظمة أمس، فقد بدأت تلك الأنشطة.

وفي آب/أغسطس 2026، أوفدت الأمانة الفنية للمنظمة فريقا إلى الجمهورية العربية السورية لإجراء عملية تفتيش للتحقق من تدمير الأسلحة الكيميائية من الفئة 3. وخلال تلك المهمة، اضطلع فريق التفتيش التابع للمنظمة بأنشطة تحقق وفقاً للمادة الرابعة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية في مرافق تخزين الأسلحة الكيميائية وتدميرها. وقد تحققت المنظمة من مطابقة قوائم المخزونات للإعلانات الأخيرة التي قدمتها الجمهورية العربية السورية، كما تحققت من التدمير النهائي لـ 42 قنبلة جوية. ويعني هذا التطور الهام أن المنظمة قد تحققت، للمرة الأولى منذ عام 2014، من تدمير الذخائر الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. وكما أفادت المديرة العامة للمنظمة، فإن ذلك جاء نتيجة للتعاون الوثيق بين الحكومة السورية والأمانة الفنية للمنظمة.

وخلال دورته الأخيرة التي عُقدت في تموز/يوليه 2026، نوه المجلس التنفيذي للمنظمة بالتقدم الذي أُحرز مؤخرا، وقرر إعادة حقوق وامتيازات الجمهورية العربية السورية بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وقد شجع المجلس التنفيذي للمنظمة الجمهورية العربية السورية على مواصلة تعاونها الإيجابي مع الأمانة الفنية للمنظمة، وعلى المضي قدما بأسرع ما يمكن في الأعمال الرامية إلى تحديد أي أسلحة كيميائية متبقية على أراضيها والإعلان عنها وتدميرها على نحو مثبت.

وفي الشهر الماضي، أحيينا ذكرى ضحايا هجمات الغوطة التي وقعت عام 2013. وشكل ذلك تذكيرا صارخا بضرورة إعادة التأكيد على أن استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان ومن أي جهة وتحت أي ظرف من الظروف أمر لا يمكن التسامح معه. والإفلات من العقاب على استخدامها مرفوض بنفس القدر. لذا، لا بد من تحديد هوية أولئك الذين استخدموا الأسلحة الكيميائية ومحاسبتهم.

وكما سبق أن أكدت، فإن هذه فرصة بالغة الأهمية لنظام نزع السلاح وعدم الانتشار. ويجب أن نواصل تحقيق نتائج ملموسة والبناء على ما أنجزناه حتى الآن، سواء من أجل الضحايا أو للحفاظ على

أمننا الجماعي في السنوات المقبلة. وأحث أعضاء المجلس مجددا على الاتحاد وإبداء روح القيادة في تقديم الدعم الذي يتطلبه هذا الجهد غير المسبوق.

كما أغتنم هذه الفرصة لأعرب مجددا عن دعم الأمم المتحدة لنزاهة ومهنية وحياد وموضوعية واستقلالية عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. والأمم المتحدة على استعداد لتقديم الدعم، وستواصل القيام بدورها للتقيد بالقاعدة المناهضة لاستخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان وزمان.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد علبي (الجمهورية العربية السورية): أهنئكم، سيدي الرئيس، وبلدكم الصديق فرنسا، على تولّي رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، ونتمنى لكم كل التوفيق. وأتوجه بالشكر للسيدة إيزومي ناكاميتسو، وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على إحاطتها وتواجدها معنا اليوم. وأود أيضا، كما فعلت السيدة ناكاميتسو، أن أنتهز الفرصة لأشكر المدير العام السابق لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، السيد السفير فرناندو أرياس، على قيادته لجهود المنظمة في أصعب الأوقات وفي النقلة التاريخية التي حدثت في سورية، ولأعرب أيضا عن ترحيب سورية بالرؤية التي تحملها سعادة السفيرة سابرينا دالافيور، المديرة العامة الجديدة للمنظمة، للتعامل مع مخلفات حقبة الأسد الكيميائية. وتتطلع سورية إلى التعاون البناء معها ومع فريقها.

أود أن أعلن أمامكم اليوم عن لحظة تاريخيّة، وهي بدء عملية تدمير بعض المواد الكيميائية التي تم العثور عليها في سورية، وذلك ضمن إجراءات التحقق المتبعة للأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. هذه هي عملية التدمير الأولى منذ تحرير سورية من النظام السابق، ولكنها أيضا عملية التدمير الأولى للذخائر الكيميائية على الأراضي السورية منذ أكثر من عقد. إنها لحظة تثبت فعلا أن الملف الذي شكل لسنوات مصدراً للخطر على السوريين والعالم أيضا، يمكن يتحول إلى نموذج لما يمكن للدبلوماسية المقترنة بالعزم والإرادة الصادقة وروح التعاون الدولي أن تحققه على الأرض.

لن أطيل في عرض تفاصيل التقدم الحاصل على الأرض، حيث يمكن الاطلاع على تفاصيله في تقارير الحكومة السورية أو في تقارير المنظمة. كما لن أكرر موقف سورية من العدالة، فإن موقفها من المساءلة لا يحتمل التأويل، ولا يحتمل المساومة. ونحن ماضون في هذا النهج، ونتطلع لإقامة شراكات دولية لدعم مسار العدالة الوطنية.

ما أريد التركيز عليه اليوم هو أمرين:

الأول أن هذا التعاون، الذي سمعتم عنه اليوم، يتجاوز التفاصيل الفنية، ليرقى فعلا لأن يكون تحول سياسي عميق في نهج التعاطي السوري مع إنقاذ منظومة العمل متعدد الأطراف. تحولٌ يبعث برسالة تقول إن دولة تقع في قلب الشرق الأوسط، الذي يموج بالنزاعات، تختار بإرادتها أن تعود إلى المجتمع الدولي من باب المسؤولية والوفاء بالالتزامات، في الوقت الذي تعاني فيه هذه المنظومة الدولية من الضعف والتصدع.

ونحن نقوم بصون هذه المنظومة الدولية بالأفعال، كما سمعتم، لا بالكلمات. بل إن زملائي يقومون بهذا العمل في ظروف شديدة التعقيد، حيث تعرض الطواقم الوطنية نفسها – على الرغم من اتباعها لكافة معايير الأمن والسلامة – لمخاطر حقيقية جراء البيئة الصعبة التي تعمل بها. إننا نهدف إلى حماية الشعب السوري من وقوع أي مخلفات لهذه الأسلحة في الأيادي الخاطئة. إلا أننا، بهذا العمل، نحمي العالم والإقليم أيضاً. فكل موقع يتم تأمينه، وكل ذخيرة يتم تحديدها، يضيّق مساحة التهديد على العالم كله.

كما تعمل سورية، وأيضا هنا بالنيابة عن المنظومة الدولية، لعقد أول محاكمات في التاريخ لمستخدمي الأسلحة الكيميائية، بعد أكثر من مئة عام من استخدام الأسلحة الكيميائية في عدد من دول العالم. وهذا لتكريس مبدأ مكافحة الإفلات من العقاب كركيزة أساسية لضمان عدم التكرار في أي حوادث أخرى حول العالم. وسنحرص أن تكون هذه المحاكمات بعظمة هذا الحدث. وبالتالي، فإن ما نقوم به على الأرض يصون قوانين العالم ومنظماته، ويحميه أيضا أمنيا. وكل ذلك في ملف نحن ضحاياه، لا جلاديه.

إن سورية تبذل في هذه اللحظات الجهود لحماية المنظومة الدولية والتعاون الدولي المتعدد الأطراف، وبالتالي تتوقع أن تقوم هذه المنظومة أيضا بدورها في الحد من كل المخاطر التي تهدد أمن سورية والمنطقة.

وهذا يقودني إلى الأمر الثاني:

من المستحيل أن ننجح قي هذه المهمة، وفي مهمة التعامل مع المواد النووية والخطوات غير المسبوقة في هذا السياق أيضا، والتي نحمي من خلالها سورية والإقليم والعالم، ونحن نتعامل مع من يحاول المساس باستقرارنا، بل باستقرار المنطقة بأسرها. فكما تعلمون، وهذا وثقه عدد من التقارير، أن الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة أدت إلى إعاقة عمليات البحث والتدمير في هذا الملف، وإلى وقفها كلياً وإلغاء الرحلات في بعض المراحل، وعرّضت الطواقم الوطنية السورية وفرق المنظمة في آن واحد، والمواقع التي يجري تأمينها، للخطر.

ونحن في هذا المجلس نقول الأمر بكل وضوح وبشكل صريح، لأننا نريد التوضيح بأن هذه التصرفات لا تمس أمن سورية فحسب، بل تطرح مخاطر تتجاوز حدود بلادنا لتطال أمن المنطقة واستقرارها. ومن هنا تأتي أهمية قيام المجتمع الدولي بدوره لتهيئة الظروف الآمنة لاستمرار هذا المسار الذي تشيدون به أنتم جميعا. سأقولها بوضوح لا لبس فيه: لا نستطيع أن نصون أمن المنطقة وأمننا يتعرض للخطر من إسرائيل. ولا نستطيع أن نصون المنظومة الدولية، وإسرائيل تضرب بالقانون الدولي عرض الحائط، بل وحتى ترفض الانضمام إلى الاتفاقيات التي نتحدث عنها اليوم، والالتزام بالمعايير التي تصون أمننا جميعا، والتي أجمع عليها العالم كله بما فيه جميع أعضاء هذا المجلس.

لقد ورثنا ملفات عدة من النظام البائد، وتعاملنا معها بكل حزم وشجاعة من أجل السوريين والسوريات أولا، ولكن أيضا من أجل المنطقة والعالم. ملفات خطيرة ومعقدة. والتزمنا بالقانون وبالمعايير الدولية التي ترسي الأمن والاستقرار لنا جميعا. وتحملنا هذه التركة وهي ليست تركتنا. وعلى العالم الآن، إن لم يستطع مساعدتنا بشكل مباشر، أن يمنع على الأقل ما يهدد بانهيار قدرتنا على القيام بذلك بالنيابة عنه.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة بروس (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، وأهنئكم على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر، الذي سيكون حافلا بالأعمال. إنني أتطلع إلى عملكم وإلى الدور القيادي الذي ستضطلع به فرنسا. كما أود أن أشكر السيدة ناكاميتسو على الإحاطة المفيدة التي قدمتها، والسفير العُلبي على ملاحظاته.

منذ جلستنا الأخيرة حول هذا الموضوع في حزيران/يونيه (انظر S/PV.10164)، أقر المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالتقدم الكبير الذي أحرزته سورية في التعامل مع بقايا برنامج الأسلحة الكيميائية التابع لنظام الأسد.

انضمت الولايات المتحدة إلى الأعضاء الآخرين في المجلس التنفيذي في الموافقة، بالإجماع، على القرار التاريخي القاضي بإعادة حقوق سورية وامتيازاتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وكانت هذه الحقوق قد عُلقت منذ عام 2021، في سياق استخدام النظام السابق للأسلحة الكيميائية.

وخلال الجلسة نفسها للمجلس التنفيذي، رحبنا أيضا بتقديم سورية لتعديل جديد على إعلانها الأولي.

ووفقا لما أفاد به المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، أعلنت سورية عن منشأة إضافية لإنتاج الأسلحة الكيميائية، ومادة كيميائية مكتشفة حديثا تُستخدم في إنتاج عوامل مؤثرة في الأعصاب، وذخائر كيميائية فارغة. كما أعلنت عن وجود منشأتين لتخزين الأسلحة الكيميائية وافق المجلس التنفيذي على اتفاقات المنشآت الخاصة بهما، حيث تُخزَّن المواد المكتشفة حديثا في انتظار تدميرها. ولم يكن من الممكن تحقيق هذا التقدم لولا ما بذلته سورية وأمانة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من موارد تقنية ومالية وبشرية كبيرة. وقد أظهرتا تصميما لا يتزعزع في تعقب بقايا برنامج نظام الأسد، في ظروف صعبة في كثير من الأحيان.

وتعرب الولايات المتحدة عن امتنانها لجميع أعضاء فرقة العمل "أنفاس الحرية" التي تقودها سورية على دعمهم لهذا الجهد. ونحث سورية على مواصلة التنسيق الوثيق مع فرقة العمل، لا سيما فيما يتعلق بالخطوات الفنية اللازمة لإنجاح هذه المهمة.

وتتمثل المرحلة التالية في هذه العملية في التدمير الكامل والمؤكد للبقايا التي تم تحديدها. وفي هذه اللحظة بالذات، يتم نشر مفتشي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سورية للتحقق من التدمير الميكانيكي للأسلحة الكيميائية من الفئة الثالثة، وهي القنابل الجوية الفارغة من طراز M4000 وصواريخ فولكانو المشابهة لتلك التي استُخدمت لإطلاق حمولات كيميائية فتاكة في خان شيخون عام 2017 والغوطة عام 2013، على التوالي. ونتطلع إلى تقرير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن عملية التدمير الأولى هذه منذ عملية تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية المعلنة في الفترة 2013–2014.

وتعرب الولايات المتحدة عن تقديرها لجميع الذين ساهموا في الصندوق الاستئماني الخاص بالمهمّات في سورية. ووفقًا لتقرير المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الصادر في آب/أغسطس، فإن الصندوق يغطي حاليا النفقات المتوقعة لعمليات عامي 2026 و 2027. ونشجع الآن الدول الأعضاء

على النظر في تقديم دعم مباشر لجهود الحكومة السورية الرامية إلى مكافحة الأسلحة الكيميائية، في الوقت الذي تسعى فيه سورية إلى بناء قدراتها الوطنية من أجل مستقبل خالٍ من الأسلحة الكيميائية.

كما نشجع الدول الأعضاء على مساعدة سورية في تقديم المسؤولين عن الاستخدام الوحشي للأسلحة الكيميائية إلى العدالة. وبينما نستعرض التقدم الملحوظ الذي أحرزته سورية حتى الآن، لا بد لنا أيضا من التوقف قليلا لتذكر ضحايا الهجمات الكيميائية التي شنها نظام الأسد والناجين منها، بمن فيهم ضحايا هجوم الغوطة، الذي أحيينا ذكرى وقوعه الشهر الماضي.

إن جهودنا الرامية إلى القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية لنظام الأسد وتعزيز المساءلة ليست ضرورية فقط من أجل السلام والأمن الدوليين. وإنما هي أيضا وسيلة لتكريم الرجال والنساء والأطفال السوريين الذين فقدوا أرواحهم. فلتكن ذكراهم حافزا لنا على المضي قدما في سعينا نحو جعل سورية والعالم خاليين أخيراً من الأسلحة الكيميائية.

السيد نبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): سيدي الرئيس، بادئ ذي بدء، لقد استمعنا باهتمام إلى توضيحكم رداً على نقطة النظام التي أثرناها، ولا بد لي من القول بصراحة إننا، وأقل ما يمكن أن يقال، غير مقتنعين به.

نود أن نشكر إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على الإحاطة التي قدمتها. ونرحب بمشاركة ممثلي سورية وتركيا في هذه الجلسة.

لقد أحطنا علما بعناية بالتقرير الذي قدمته المديرة العامة الجديدة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، سابرينا دالافيور (انظر S/2026/698). ونتمنى لها كل النجاح في هذا المنصب. ونحن على ثقة من أنها ستنجح في إعادة توجيه أنشطة المنظمة إلى مسار غير سياسي وفني بحت، على النحو الذي تنص عليه ولايتها، بما في ذلك فيما يتعلق بالملف السوري. وسيساعد ذلك على استعادة مصداقية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في أعين المجتمع الدولي.

ونشيد بدمشق لتعاونها البناء مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن "ملف الأسلحة الكيميائية" السوري. إننا راضون عن التوافق الذي تم التوصل إليه بشأن قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الصادر في تموز/يوليه بإعادة حقوق سورية وامتيازاتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

لقد دأبت روسيا على الدعوة إلى التوصل إلى حل سريع للمسائل العالقة المتعلقة بالإعلان الأولي لسورية بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، الأمر الذي من شأنه أن يسهل في نهاية المطاف إغلاق "ملف الأسلحة الكيميائية" السوري. وكان من الممكن تحقيق كل هذا في وقت أبكر بكثير لو أن الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تصرفت بحسن نية، وفقا لما تنص عليه ولايتها وأحكام الاتفاقية.

وللأسف، فمنذ أكثر من 10 سنوات، ما زالت هذه الجهة تُسيّس المسألة وتؤخر العملية بشكل مصطنع، وتبقيها "عائمة" كوسيلة لممارسة الضغط على السلطات السورية. ومن المؤسف أن أنشطة

الأمانة الفنية اليوم تقتصر على هدف واحد – وهو البحث عن العناصر "المخبأة" لبرنامج الجمهورية العربية السورية الكيميائي العسكري، بهدف اتهام الحكومة السابقة بارتكاب جرائم كيميائية.

وما زلنا نشكّ إلى حد معقول في أن "الاكتشافات" المذكورة في التقارير الشهرية للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تُعزى بشكل قاطع إلى السلطات السورية السابقة. يجب أن تكون أي تصريحات مدعومة بأدلة واضحة وقابلة للتحقق. ولا نرى أي دليل من هذا القبيل، وهو ما يعزز الرأي القائل بأن مهام "إسناد المسؤولية" التي تضطلع بها الأمانة الفنية تفتقر إلى أي شرعية.

ولا يمكننا تجاهل الحقيقة الموضوعية بأنه على مدار سنوات النزاع، وقع جزء كبير من الأراضي السورية مرارا وتكرارا تحت سيطرة جماعات مسلحة مختلفة. ومن الجدير بالذكر الحالات العديدة الموثقة لاستخدام المواد الكيميائية السامة وعوامل الحرب الكيميائية من قبل الجماعات المتطرفة ومقاتلي داعش أنفسهم. وكون هذه الجهات لديها القدرات التقنية والإنتاجية اللازمة لتصنيع تركيبات كيميائية محظورة بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، هو أمر مثبت، على وجه الخصوص، من واقع ما ورد في تقارير فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وكذلك من خلال التقارير الموضوعية لبعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، ولا سيما فيما يتعلق بالحوادث التي وقعت في بلدة مارع في 1 و 3 أيلول/سبتمبر 2015.

إن القرار المتسرع الذي اتخذته منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تشرين الأول/أكتوبر 2025، والذي دعا إلى الإسراع في تدمير أي أسلحة كيميائية يتم اكتشافها في سورية في الموقع، لا يسهم كثيراً في تعزيز مصداقية هذه "الاتهامات". إننا مقتنعون بأنه من غير المقبول إرساء سوابق خطيرة قد تؤدي إلى تجاهل تام لأحكام الاتفاقية فيما يتعلق بطرائق تدمير الأسلحة الكيميائية.

علاوة على ذلك، لن تُجرى هذه الأنشطة تحت إشراف منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي تلطخت سمعتها بالفعل، فحسب، بل أيضا تحت "إشراف" ما يُسمى بفرقة العمل الدولية "أنفاس الحرية". ونؤكد أن هذه الفرقة تعمل خارج إطار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وهي لم تُكلف بأي ولاية للكشف عن بقايا البرنامج الكيميائي العسكري السوري أو تدميرها، ناهيك عن محاسبة المتورطين في الأنشطة الكيميائية غير القانونية.

في ظل الظروف الراهنة، تمثل مسألة "ملف الأسلحة الكيميائية" السوري – خلافا لما ورد في تقارير المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية التي تشير إلى وجود بيئة مواتية لإغلاقه سريعا – معادلة بالغة التعقيد تتضمن متغيرات عديدة.

وندعو الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى أن تتصرف بمهنية. ولا يزال عجز المنظمة عن أداء عملها بمستوى عالٍ من الجودة، فضلاً عن عدم الرغبة الجوهرية لدى قيادة أمانتها الفنية في تصحيح المنهجية التي تتبعها، يمثلان عقبة رئيسية أمام تحقيق أهداف القرار 2118 (2013). وإلى أن يتم معالجة أوجه القصور تلك، سيكون من المستحيل طي صفحة هذا الفصل من تاريخ سورية.

السيد محمد يوسف (الصومال) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان نيابة عن الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن، وهي جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبريا وبلدي الصومال (مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة).

وبالنيابة عن المجموعة، اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. ونتمنى لكم كل النجاح. ونشكر أيضا الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، على إحاطتها.

ونحيط علماً برسالة الأمين العام التي أحيل فيها التقرير الشهري رقم 155 الصادر عن المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (S/2026/698). ونرحب بمشاركة الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية في جلسة اليوم، ونشكره على المعلومات التي قدمها بشأن آخر المستجدات.

في البداية، اسمحوا لي أن أؤكد مجدداً التزام المجموعة الثابت بالتنفيذ الكامل والدقيق لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. إن إدانتنا لاستخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي طرف، في أي مكان، وتحت أي ظرف من الظروف، هي إدانة مطلقة. إننا نعتقد أن المساءلة عن مثل هذه الانتهاكات الجسيمة ليست مجرد واجب قانوني، بل هي التزام أخلاقي.

وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أسلط الضوء على النقاط الأربع التالية.

أولاً، نرحب بالقرار التاريخي الذي اتُخذ في الدورة 112 للمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، في 9 تموز/يوليه، والذي يعيد للجمهورية العربية السورية حقوقها وامتيازاتها بموجب الاتفاقية. وتعد هذه الخطوة المهمة إشارة واضحة إلى الاعتراف بوجود إرادة سياسية حقيقية وإحراز تقدم ملموس. ونثني على السلطات السورية لما أبدته من تعاون بناء في تلبية جميع المتطلبات ذات الصلة.

ثانيا، تقدر المجموعة تقديراً كبيراً التعاون المستمر الذي تبذله الجمهورية العربية السورية مع الأمانة الفنية. ونلاحظ، مع التقدير، التعديلات الرسمية التي أدخلتها سورية على إعلانها الأولي، والكشف عن المواد والمنشآت التي تم تحديدها مؤخرا، فضلاً عن آخر المستجدات المتعلقة بعمليات استعراض المواقع وتقييمها. كما نرحب باستمرار سورية في تيسير عمل أفرقة الأمانة العامة، ولا سيما عمليات الانتشار الأخيرة التي جرت في آب/أغسطس للتحقق من منشآت التخزين والإشراف على أنشطة التدمير.

ثالثا، نحيط علماً بالموافقات التي أُعطيت خلال الجلسة الأخيرة للمجلس التنفيذي، ولا سيما اتفاقيات التسهيلات الخاصة بمواقع التخزين في القطيفة وحمص، والخطة التفصيلية للتحقق من تدمير الأسلحة الكيميائية من الفئة الثالثة في القطيفة. وتؤكد هذه الإجراءات إحراز تقدم حقيقي نحو القضاء المؤكد على الأسلحة الكيميائية المتبقية. ومع ذلك، فإننا نقر بأن هناك 19 مسألة متعلقة بالإعلان الأولي لا تزال دون حل. إن التوصل إلى توضيح بشأن العوامل والذخائر التي قد تكون غير مُعلنة أمرٌ ضروري لضمان نزاهة عملية التحقق. ونشجع على مواصلة الحوار الفني المكثف لحل هذه المسائل المعلقة وتسريع عملية التدمير في الموقع، على النحو المنصوص عليه في القرار EC-110/DEC.1.

رابعا وأخيرا، ندرك أن التقدم يتأثر حتما بالبيئة الأمنية الإقليمية الأوسع نطاقا. ونجدد دعوتنا إلى الوقف الفوري لجميع الأعمال العسكرية الخارجية ضد الأراضي السورية، التي تهدد جهود التحقق وسلامة الأفراد على حد سواء. وعلاوة على ذلك، فإن توفر الموارد الكافية هو أمر على نفس القدر من الأهمية لتنفيذ ولايات التحقق هذه. ونُشيد بالدعم المقدم من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وإطار عمل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ونشدد على الحاجة إلى تمويل يمكن التنبؤ به، ونحث المجتمع الدولي على تلبية الاحتياجات المعدلة البالغة 9,1 مليون يورو لعام 2026 و 11,3 مليون يورو لعام 2027. وسيكون ذلك أمرا بالغ الأهمية، ليس فقط لمواصلة العمليات الجارية، بل أيضا لبناء القدرات الحيوية داخل الحكومة السورية.

وفي الختام، تؤكد المجموعة مجدداً دعمها الثابت لسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها. ونعتقد أن إحراز تقدم دائم نحو القضاء على الأسلحة الكيميائية سيعتمد على المشاركة الدولية المستمرة، والاحترام المتبادل، والتعاون العملي. ونشجع سورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على مواصلة الاستفادة من الزخم الذي تم تحقيقه، وحل جميع المسائل العالقة، وإغلاق هذا الفصل المهم.

السيدة بالتا (اليونان) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أستهل كلمتي بتهنئة فرنسا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر. وأود أن أشكر الممثلة الدائمة للدانمرك وفريقها على الطريقة التي أداروا بها أعمال المجلس خلال الشهر الماضي، وعلى التزامهم طوال فترة رئاسة الدانمرك. وأشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو، وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على الإحاطة التي قدمتها. وأرحب أيضا بمشاركة الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية في هذه الجلسة، ونشكره على المعلومات المفصلة التي قدمها بشأن آخر المستجدات.

تُعد الزيارة التي قام بها الأمين العام مؤخرا إلى سورية علامة فارقة مهمة. ويُشير حضوره والمناقشات التي أجراها هناك إلى بداية فصل جديد في علاقة سورية بالأمم المتحدة، وبشكل أعم، في مستقبل البلد. ونأمل أن يؤدي التقدم المحرز في عملية الانتقال السياسي إلى تهيئة الظروف الملائمة للتوصل إلى حل نهائي لملف الأسلحة الكيميائية السورية.

(تكلمت بالإنكليزية)

يُعد القرار الذي اتخذه مؤخراً المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بإعادة حقوق سورية وامتيازاتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية علامة فارقة مهمة واعترافا بالتقدم الملموس الذي أحرزته سورية في هذا الصدد.

وتؤكد اليونان مجددا التزامها الراسخ باتفاقية الأسلحة الكيميائية وبالمعيار العالمي المتمثل في الحظر المطلق لاستخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي جهة، في أي مكان، وفي أي وقت، وتحت أي ظرف من الظروف. ويشكل استخدامها انتهاكا جسيما للقانون الدولي وقد يشكل جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية.

وتدعم اليونان الجهود التي تبذلها سورية لحل جميع المسائل العالقة المتعلقة ببرنامج الأسلحة الكيميائية لنظام الأسد، ونواصل التنسيق مع السلطات السورية المختصة، بسبل من بينها تقديم المساعدة وبناء القدرات.

إننا نشعر بالتفاؤل إزاء بعض التطورات الإيجابية التي طرأت منذ جلستنا السابقة في حزيران/يونيه (انظر S/PV.10164)، حيث تعمل الحكومة السورية الجديدة على الكشف عن بقايا برنامج الأسلحة الكيميائية لنظام الأسد، وتأمين المواد والمعدات المرتبطة به، ومنع أي تهديد محتمل للمدنيين. ومع ذلك، لا تزال هناك مسائل عالقة، ونحن ندعو إلى حلها في أقرب وقت ممكن.

أولا، نرحب بتقديم السلطات السورية تعديلات إضافية على الإعلان الأولي لسورية، بما في ذلك معلومات عن منشأة إضافية لإنتاج الأسلحة الكيميائية، ومادة كيميائية مكتشفة حديثا تُستخدم في إنتاج العوامل العصبية، ومنشأتين لتخزين الأسلحة الكيميائية، وذخائر كيميائية فارغة. ومما يزيد من تفاؤلنا إبرام الاتفاقات اللازمة والحصول على الموافقات بين سورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، الأمر الذي سيمكّن من بدء تدمير الأسلحة الكيميائية المعلنة تحت إشراف الأمانة الفنية. ونشجع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والسلطات السورية على مواصلة تعاونهما الوثيق ومتابعة هذه الاكتشافات.

ثانياً، نلاحظ إيفاد أفرقة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية مؤخراً إلى سورية لإجراء تفتيش أولي للتحقق من التعديل الذي أُدخل على الإعلان الأولي لسورية بشأن أحد مرافق تخزين الأسلحة الكيميائية التي أُعلن عنها مؤخراً، فضلاً عن إجراء تفتيش للتحقق من تدمير الأسلحة الكيميائية من الفئة الثالثة. ونتطلع إلى الاطلاع على تقارير عمليات التفتيش هذه.

ثالثا، لا يزال يساورنا القلق إزاء بقاء 19 مسألة معلقة تتعلق بالإعلان الأولي لسوريا دون حل، لا سيما وأنها، وفقا لتقييم الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، تشمل كميات قد تكون كبيرة من عوامل الحرب الكيميائية والذخائر الكيميائية غير المعلنة و/أو التي لم يتم التحقق منها. ونشجع السلطات السورية على مواصلة التعاون البناء مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لحل جميع المسائل العالقة وتسريع وتيرة الزيارات الميدانية إلى المواقع المشتبه بها وعمليات التدمير.

وفي الختام، تؤكد اليونان من جديد دعمها الكامل لسيادة سورية ووحدتها وسلامة أراضيها ولعملية انتقال سياسي شاملة للجميع تقودها سورية وتمتلك زمامها، بما يتماشى مع القرار 2254 (2015). كما نجدد دعوتنا إلى الوحدة داخل المجلس في التمسك بالقرار 2118 (2013) والمعيار الدولي الذي يحظر أي استخدام للأسلحة الكيميائية.

السيد ألفارو دي ألبا (بنما) (*تكلم بالإسبانية*): نهنئ الدانمرك على قيادتها المسؤولة والناجحة خلال رئاستها لمجلس الأمن الشهر الماضي، كما نهنئ فرنسا على توليها مسؤولية رئاسة المجلس لشهر أيلول/سبتمبر. ونحن على ثقة من نجاحها، ونقدم لها دعمنا الكامل. ونشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو، وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على بيانها. وننوه أيضا بحضور ممثلي الجمهورية العربية السورية وتركيا اللذين يشرفاننا بمشاركتهما.

عند تناول ملف الأسلحة الكيميائية السورية، يجب ألا نغفل عن حقيقة أن وراء كل ذخيرة، وكل عينة، وكل منشأة، هناك بُعد إنساني. قبل بضعة أيام، أحيينا الذكرى الثالثة عشرة للهجوم الكيميائي على الغوطة. لا تزال تداعيات ذلك الهجوم تؤثر على الناجين وأسر الضحايا، الذين ما زالوا يعانون من آثار صحية ونفسية واجتماعية. بالنسبة لبنما، يجب أن يظل هذا البعد الإنساني في صميم جهودنا. إن التخلص من الأسلحة الكيميائية الموروثة عن النظام السابق وتوضيح عواقبها ليسا مجرد مسألتين تقنيتين أو قانونيتين. وإنما يمثلان أيضا مسؤولية تجاه الضحايا وشرطا ضروريا لمنع استخدام هذه الأسلحة مرة أخرى.

وفي هذا الصدد، نعتقد أنه من المهم الحفاظ على الأدلة ذات الصلة وتعزيز التنسيق بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وآليات التحقيق الدولية، وفقا لولايات كل منها. ومن شأن ذلك أن يمكّن المساءلة والعدالة من المضي قدماً، وهو ما ينبغي أن يحدث، استناداً إلى إجراءات موثوقة وأدلة قابلة للتحقق وإلى احترام القانون الدولي. ولذلك، فإننا نرحب بالجهود الرامية إلى دمج ملف الأسلحة الكيميائية في العمليات الأوسع نطاقا للعدالة والمصالحة في سورية، وفقا للآليات ذات الصلة. ويشير التقدم الذي أُحرز في الأشهر الأخيرة إلى نقطة تحول في ملف الأسلحة الكيميائية السورية. فلأول مرة منذ سنوات، بدأت الجهود الدولية تتجسد في إجراءات ملموسة تهدف إلى التخلص من المخزونات التي تم تحديدها والتحقق منها ميدانيا.

وقد أتاح التعاون بين السلطات السورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إحراز تقدم في إعلان سورية عن مواد ومنشآت جديدة، وإنشاء آليات للتحقق، وتقديم تعديلات على الإعلان الأولي، وتيسير أنشطة الأمانة الفنية. كما نرحب بالتقدم المحرز نحو تدمير الأسلحة الكيميائية التي تم تحديدها مؤخرا، بما في ذلك الاتفاقات المتعلقة بالتحقق من منشآت التخزين في القطيفة وحمص، والاستعدادات لتدمير القنابل الجوية من الفئة الثالثة. وعلاوة على ذلك، نعتقد أنه من الضروري أن تتم أنشطة التحقق في ظل ظروف أمنية ملائمة. ولذلك، فإننا نؤكد مجدداً على أهمية أن تتمكن سورية من المضي قدماً على طريق السلام والابتعاد عن التوترات الإقليمية، باعتبار ذلك شرطاً ضرورياً لاستمرار هذا العمل الهام.

يجب أن تظل الإزالة الكاملة والقابلة للتحقق لبرنامج الأسلحة الكيميائية في سورية هدفا مشتركا للمجتمع الدولي. وتشجع بنما على الحفاظ على زخم هذا التعاون وتسخيره لحل المسائل العالقة، وبناء الثقة، وإرساء الأسس لمستقبل لا تشكل فيه الأسلحة الكيميائية أبدا جزءا من الواقع الذي يواجهه الشعب السوري أو أي شعب آخر.

السيدة لاندي (الدانمرك) (*تكلمت بالإنكليزية*): اسمح لي أولا أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم الرئاسة، وباسم فريق الدانمرك بأكمله، أشكركم على كلماتكم الرقيقة. وأؤكد لكم الدعم الكامل من جانب الدانمرك خلال هذا الشهر. وأود أيضا أن أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها المفيدة، وأن أرحب بالممثل الدائم لسورية في هذه الجلسة. لقد سعدنا بسماعه يتحدث في بداية الجلسة.

منذ أن تناول المجلس الحالة في سورية آخر مرة الأسبوع الماضي (انظر S/PV.10215)، توجه وزير الخارجية الدانمركي إلى دمشق وأعاد افتتاح سفارتنا بعد 14 عاما من الإغلاق. ونتطلع إلى تعزيز تعاوننا مع سورية في العديد من المجالات المهمة، بما في ذلك ملف الأسلحة الكيميائية.

قبل ثلاثة عشر عاما، صُدم المجتمع الدولي عندما أسفرت الصواريخ المحملة بغاز السارين القاتل عن مقتل أكثر من 1 000 من المدنيين الأبرياء، بينهم العديد من الأطفال، في الغوطة. لا تزال صور هذا الهجوم المروع، التي تُظهر أطفالاً ومسنين وعائلات بأكملها قُتلوا بفعل عامل عصبي غير قانوني، راسخة في الذاكرة حتى يومنا هذا. ونؤكد مجدداً على ضرورة المساءلة عن هذه الجرائم الشنيعة. واليوم، بعد مرور 13 عاما، يجب على هذا المجلس أن يظل متحدا. يجب علينا أن نطبق بحزم الحظر المفروض على الأسلحة الكيميائية، وأن نتمسك بقوة بالقانون الدولي واتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ورغم أن الطريق أمامنا لا يزال محفوفا بالتحديات، هناك ما يدعو للتفاؤل. فخلال الأشهر الـ 18 الماضية، تم إحراز تقدم كبير. ولم يكن ذلك ليتحقق لولا الالتزام المستمر والجهود التي بذلتها الحكومة السورية. واستعادة حقوق سورية وامتيازاتها في المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في شهر تموز/يوليه هي علامة فارقة مهمة في مسيرة التعاون بين سورية والمنظمة، ونرحب بهذا التطور. كما نثني على تعزيز التعاون بين سورية والوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن المسائل المعلقة المتعلقة بالضمانات في المجال النووي.

ومنذ جلستنا الأخيرة في حزيران/يونيه، كشف الجيش السوري أيضا عن المزيد من برنامج الأسلحة الكيميائية السري لنظام الأسد، وعثر على سلائف ومواد كيميائية. يجب تحديد جميع المواد والمرافق وتسجيلها وتدميرها وفقا للمعايير الدولية. كما نرحب ببدء عملية تدمير بعض المواد، كما سمعنا من وكيلة الأمين العام ناكاميتسو والممثل الدائم لسورية. ونثني على سورية لالتزامها بضمانات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ولجهودها الرامية إلى إغلاق الملف وحل المسائل الـ 19 المتبقية.

وفي الختام، تؤيد الدنمارك تأييدا تاماً إغلاق المسائل الـ 19 المتبقية في هذا الملف في أقرب وقت ممكن. ومع ذلك، فإن تحقيق ذلك سيتطلب دعما دوليا مستمرا وقويا. يجب ضمان المساءلة، ويجب تقديم جميع مرتكبي الهجمات الكيميائية إلى العدالة. وستواصل الدانمرك العمل ضمن إطار المجلس، وبالتعاون مع الشركاء الدوليين، بما في ذلك تحالف "أنفاس الحرية" الذي تقوده سورية، والسلطات السورية، من أجل بناء مستقبل لسورية خالٍ من ويلات الأسلحة الكيميائية.

السيدة نانسي عبد الله (البحرين) بداية، أود أن أتقدم بالتهنئة لكم، السيد الرئيس، لتولي الجمهورية الفرنسية رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر، متمنية لكم التوفيق في مهام الرئاسة. كما أتقدم بالشكر للسيدة إيزومي ناكاميتسو، وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على إحاطتها المهمة بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2118 (2013) وأرحب بمشاركة الأخ العزيز الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية وممثل الجمهورية التركية في جلسة اليوم.

ترحب مملكة البحرين بما تضمنه التقرير الأخير لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من تطورات إيجابية وملموسة في معالجة ملف الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية الشقيقة، وتعرب عن تقديرها للتعاون والتنسيق القائم بين الحكومة السورية والأمانة الفنية للمنظمة وما أسفر عنه من تقدم مهم خلال الفترة الماضية.

وفي هذا السياق، تشيد المملكة بالخطوات المتخذة لتحديث الإعلان الأولي والإفصاح عن مرافق ومواد وذخائر إضافية وتسهيل أعمال التفتيش والتحقق وتقديم المعلومات والوثائق ذات الصلة، كما ترحب بالتقدم المحرز نحو بدء تدمير القنابل الجوية الكيميائية المعلنة تحت إشراف وتحقق المنظمة وبالترتيبات المعتمدة بشأن مرفقي التخزين في القطيفة وحمص. وترحب المملكة كذلك بقرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الذي يقضي بإعادة حقوق وامتيازات الجمهورية العربية السورية في المنظمة، إذ يعكس القرار التقدير الدولي للتقدم المحرز والتعاون البناء بين الحكومة السورية الجديدة والمنظمة ويشكل خطوة إيجابية من شأنها دعم مواصلة هذا المسار الإيجابي.

تجدد مملكة البحرين دعمها الكامل لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية ورفضها القاطع لاستخدام هذه الأسلحة من قبل أية جهة وفي أي مكان وتحت أي ظرف، وتؤكد أهمية المساءلة وعدم الإفلات من العقاب. كما تشجع المملكة على البناء على الزخم الإيجابي القائم ومواصلة التعاون مع المنظمة لاستكمال تسوية المسائل العالقة المرتبطة بالإعلان السوري على أسس فنية ومهنية وموضوعية، بما يسهم في إحراز مزيد من التقدم نحو المعالجة الشاملة والنهائية لهذا الملف. وترحب، في هذا الصدد، بما يتم تقديمه من معلومات وتسهيلات لفرق المنظمة للوصول إلى المواقع والشهود المعنيين.

وفي الختام، تؤكد مملكة البحرين أن التقدم المحرز والتعاون المسؤول والبناء القائم بين الحكومة السورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية يمثلان فرصة حقيقية لاستكمال معالجة هذا الملف وإغلاقه بصورة نهائية، وتدعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم الجمهورية العربية السورية الشقيقة والمنظمة في جهودهما المشتركة، بما يسهم في تعزيز أمن واستقرار سورية والمنطقة.

السيدة فوستر (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أستهل بياني بتهنئة فرنسا على توليها الرئاسة لشهر أيلول/سبتمبر. كما أود أن أشكر وفد الدانمرك على إدارته الممتازة لأعمال المجلس خلال شهر آب/أغسطس. وأشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على الإحاطة التي قدمتها وأرحب أيضًا بممثلي الجمهورية العربية السورية وتركيا في هذه الجلسة. وأضم صوتي إلى المتكلمين الآخرين في توجيه الشكر إلى المدير العام المنتهية ولايته لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فرناندو أرياس، على قيادته خلال السنوات الثماني الماضية. وترحب المملكة المتحدة ترحيبًا حارًّا بخليفته، سابرينا دالافيور، وتتطلع إلى العمل معها عن كثب.

لقد حققت سورية تقدماً مهماً في تفكيك برنامج الأسلحة الكيميائية لنظام الأسد. ولكن يجب علينا أن نبدأ بتذكر سبب أهمية هذا العمل. لقد صادف الشهر الماضي الذكرى السنوية لهجوم الغوطة الذي وقع في عام 2013. ونتذكر أكثر من 400 1 من الرجال والنساء والأطفال الذين لقوا حتفهم، عندما استخدم نظام الأسد غاز السارين المؤثر على الأعصاب ضد شعبه، ونقف إجلالا لذكراهم. وشكّل استخدام هذه الأسلحة انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي وكان أحد أحلك فصول النزاع السوري. وستواصل المملكة المتحدة دعم الجهود الرامية إلى ضمان المساءلة وتقديم الجناة إلى العدالة.

خلال الشهور الأخيرة، أحرزت سورية مزيداً من التقدم. وبالتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، اتخذت سورية خطوات لتحديد وإعلان الذخائر والمواد المخلّفة. وفي تموز/يوليه، أعاد المجلس التنفيذي للمنظمة حقوق سورية وامتيازاتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وتفخر المملكة المتحدة بأنها شاركت في تقديم ذلك القرار الهام. وهو يجسد الثقة الدولية في تعاون سورية المتجدد. لكن تلك كانت خطوة مهمة، وليست نهاية المطاف. وسنواصل العمل مع سورية من أجل التدمير الكامل وبصورة يمكن التحقق منها للأسلحة الكيميائية المتبقية من عهد الأسد والتنفيذ الكامل لالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. كما نرحب بالإعلان الذي أصدرته منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أمس بشأن التدمير الآلي الذي تم التحقق منه للذخائر الكيميائية في سورية – وهو الأول من نوعه منذ عام 2014. وتفخر المملكة المتحدة بقيامها بدور رئيسي في هذه الجهود. فمنذ كانون الأول/ديسمبر 2024، ساهمنا بأكثر من 4,7 ملايين دولار في الصندوق الاستئماني الخاص بسورية التابع للمنظمة. كما خصصنا قرابة 9,5 ملايين دولار في صورة تمويل ثنائي إضافي لجهود التدمير التي تقودها سورية. ونظل ملتزمين تجاه فرقة عمل "أنفاس الحرية" التي يقودها السوريون. فمن خلال الجمع بين سورية والشركاء الدوليين ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، تحافظ فرقة العمل على الزخم وتحشد الخبرات الفنية وتدفع عجلة التقدم العملي نحو القضاء على الأسلحة الكيميائية في سورية.

ويجب أن يواكب التقدم المحرز في عملية التدمير تقدم مماثل في مجال المساءلة. ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بدعم آليات التحقيق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ويجب تحديد هوية المسؤولين عن استخدام نظام الأسد للأسلحة الكيميائية ومحاسبتهم. ويستحق ضحايا هذه الهجمات والناجون منها، بما في ذلك في الغوطة، معرفة الحقيقة وتحقيق العدالة ومحسبة المسؤولين.

إن التقدم الذي أحرزته سورية يستحق التقدير والدعم الدولي المستمر. ويجب أن يؤدي هذا التقدم إلى تدمير برنامج الأسلحة الكيميائية لنظام الأسد بشكل كامل وبصورة يمكن التحقق منها. ويجب أن يواكب ذلك كشف الحقيقة لضحاياه وتحقيق العدالة والمساءلة. لا مكان للأسلحة الكيميائية في سورية ولا في أي مكان آخر في العالم.

السيد سون لاي (الصين) (*تكلم بالصينية*): أهنئ فرنسا على توليها رئاسة المجلس لهذا الشهر. وسيتعاون الوفد الصيني تعاوناً تاماً معكم، سيدي الرئيس، ومع زملائكم. وأود أيضًا أن أغتنم هذه الفرصة لأثني على الدانمرك لما قامت به من جهود خلال فترة رئاستها الشهر الماضي. وأشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على الإحاطة التي قدمتها وأرحب بالممثل الدائم لسورية وبممثل تركيا في هذه الجلسة.

تشير الصين إلى أن الحكومة السورية الانتقالية تفي منذ فترة بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، حيث أنشأت الهيئة الوطنية السورية وزادت عدد موظفيها، كما أنها تتعاون بنشاط مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، استأنفت سورية تقديم تقاريرها الشهرية وقدمت مؤخرًا تعديلات أدخلتها على إعلانها. وترحب الصين بهذا التطور. وتتفهم الصين رغبة سورية في استعادة حقوقها المنصوص عليها في الاتفاقية وقد انضمت إلى توافق الآراء بشأن القرارات ذات الصلة التي اتخذها المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في دورته المائة والثانية عشرة.

وتشجع الصين سورية على اغتنام هذه الفرصة لمواصلة تعزيز الحوار والتعاون مع الأمانة الفنية والتنفيذ الصارم للاتفاقية وإجراء جرد فوري لأي مواد كيميائية حساسة متبقية في سورية وتدميرها وتقديم تقارير فورية إلى الدول الأطراف بشأن التقدم المحرز وضمان أن تفي عملية التدمير بمعايير القابلية للتحقق وعدم إمكانية التراجع عنها، فضلا عن التوصل إلى استنتاجات تصمد أمام اختبار الزمن.

إن مهام المساءلة التي يضطلع بها فريق التحقيق وتحديد الهوية ومكتب البعثات الخاصة تتجاوز الصلاحيات المنصوص عليها في الاتفاقية، كما أن إنشاءهما يثير جدلاً كبيراً. أدت آليات المساءلة المتعلقة بالأسلحة الكيميائية السورية إلى زيادة تسييس منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، مما أدى إلى تقويض سلطتها وفعاليتها بشكل خطير.

وتعد استعادة الطابع التقني لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية شرطاً أساسياً لحل مسألة الأسلحة الكيميائية السورية. وعند إنجاز الولاية المتعلقة بسورية، ينبغي إنهاء عمل الآليات وفقاً لذلك. يجب ألا يتم ترسيخ ولاية المساءلة الموكلة إليها أو توسيع نطاقها، وذلك لتجنب المزيد من الانقسامات والمواجهات. ويجب على الأمانة الفنية أن تلتزم التزاماً صارماً بالولاية المنصوص عليها بموجب الاتفاقية، وأن تتبنى موقفاً موضوعياً ونزيهاً، وأن تستند إلى الحقائق، وأن تتناول الادعاءات المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية، بما يتوافق تماماً مع أحكام الاتفاقية. يجب على الأمانة الفنية أن تنفذ بفعالية روح ومتطلبات مبادرة الأمم المتحدة 80 المتعلقة بتحسين الجودة والكفاءة، وأن تعزز جودة تقاريرها الشهرية ومدى ملاءمتها، وأن تتجنب تكرار المحتوى السابق، وأن تزيد من شفافية عملها.

ما برحت مسألة الأسلحة الكيميائية السورية موضع نقاش منذ أكثر من عقد من الزمن، ويشكل التوصل إلى حل سريع لها طموحاً مشتركاً لجميع الأطراف. إن الصين تدعم سورية في المضي قدماً في عملية انتقال سياسي واسعة وشاملة، تستند إلى مبدأ القيادة والملكية السورية، وتستهدف القضاء على الأسباب الجذرية للنزاع، وتعزيز المصالحة الداخلية، وتركيز مواردها الثمينة على التنمية، وفتح فصل جديد في إعادة إعمار البلد في أقرب وقت ممكن.

وبموجب الاتفاقية ومرفقاتها، تقع على عاتق الدول الأطراف مسؤولية اتخاذ تدابير وقائية بشأن الأسلحة الكيميائية المشتبه بها التي يتم اكتشافها داخل أراضيها، وذلك لمنع خطر انتشارها. ينبغي للحكومة السورية الانتقالية أن تستخلص الدروس الكاملة من الحادث المتعلق بالتدمير غير المصرح به لأسطوانات فولاذية يُشتبه في أنها أسلحة كيميائية، وأن تعزز التطوير المؤسسي وتدريب الموظفين والرقابة والإدارة، ولا سيما إنشاء آلية حماية داخلية لمنع الموظفين الحكوميين غير المعنيين من الوصول إلى المواد الكيميائية التي يُشتبه في خطورتها، وبالتالي تجنب تكرار حوادث مماثلة. ونظراً لاستمرار الأنشطة الإرهابية داخل سورية، ينبغي للحكومة السورية الانتقالية أن تظل يقظة، وأن تتخذ تدابير فعالة، وأن تكافح بحزم جميع المنظمات الإرهابية الدولية المدرجة في قائمة مجلس الأمن، بما في ذلك الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية، وأن تمنع بحزم الإرهابيين من الحصول على المواد الكيميائية الخطرة والأسلحة الكيميائية والتكنولوجيات الحساسة.

أخيراً، تؤكد الصين مجدداً دعمها للحفاظ على سيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها. ونعارض بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي جهة، وتحت أي ظرف ولأي غرض كان. ويجب أن يُدان عالمياً كل من يستخدم الأسلحة الكيميائية.

السيدة بافلوتا – ديسلانديس (لاتفيا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أستهل كلمتي بتقديم تهانينا الحارة لفرنسا على توليها رئاسة المجلس لشهر أيلول/سبتمبر. ويتمنى لكم وفد بلدي كل النجاح في مهمتكم، سيدي الرئيس، ويمكنكم التعويل على دعمنا.

(تكلمت بالإنكليزية)

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الدانمرك على رئاستها المتقانية والمهنية والنموذجية لأعمال المجلس خلال الشهر الماضي. وأشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة ناكاميتسو، على الإحاطة المفيدة التي قدمتها، كما أشكر المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على التقرير الذي قدمه. وأرحب بمشاركة الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية في هذه الجلسة، وأشكره على إطلاعنا على المستجدات.

لقد كان الانتقال السياسي في سورية مثيراً حقاً للإعجاب. ولعل أبرز مثال على هذا التحول الإيجابي هو ما حدث في مسار الأسلحة الكيميائية. لقد تحولت سورية التي كانت لفترة طويلة، في ظل نظام الأسد الوحشي، أسوأ مثال على الصعيد العالمي في هذا المجال، إلى نموذج للتعاون الشفاف والبناء مع المجتمع الدولي في الجهود الرامية إلى تخليص البلد من أي بقايا للأسلحة الكيميائية، مما يمهد الطريق لمحاسبة المسؤولين. إن السعي لتحقيق العدالة لضحايا هذه الجرائم والناجين منها هو جزء لا يتجزأ من عملية الانتقال والإنعاش في سورية، كما تم التأكيد على ذلك قبل بضعة أسابيع خلال إحياء ذكرى الهجوم الكيميائي الوحشي الذي استهدف المدنيين السوريين – رجالاً ونساءً وأطفالاً – في الغوطة.

ويتجلى التزام سورية من خلال العديد من التحقيقات التي أُجريت، سواء على الصعيد الوطني أو بالتعاون مع الشركاء الدوليين، مثل الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. لا يمكن المبالغة في تقدير أهمية العمل الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على الأرض من خلال الأمانة الفنية، بالتعاون مع السلطات السورية. لقد شهدنا بالفعل نتائج ملموسة، حيث تم الكشف عن أسلحة كيميائية ومنشآت لم يُعلن عنها من قبل، إلى جانب كم هائل من المعلومات التي يمكن تحليلها بشكل أعمق. لذلك نرحب بمواصلة تقديم التعديلات على الإعلان الأولي لسورية وبالمزيد من عمليات نشر الأمانة الفنية. تحقق هذه الجهود تقدماً، لكن هناك حاجة إلى مزيد من الدعم الإقليمي والدولي للقضاء تماماً على أي أثر لبرنامج الأسلحة الكيميائية الذي يعود إلى عهد الأسد. تُعد فرقة العمل "أنفاس الحرية" منصةً مهمةً لتحقيق هذا الهدف بالذات، ونثني على القيادة السورية لتنسيقها هذه الجهود.

إن القرار الذي اتخذه مؤخراً المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بإعادة حقوق وامتيازات الجمهورية العربية السورية بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية يمثل نجاحاً مستحقاً للسلطات السورية، ويشكل تذكيراً قوياً بأهمية الامتثال للمعايير الدولية. يجب على الدول الأطراف في الاتفاقية التمسك بالمعيار الأساسي المتمثل في الحظر الكامل والشامل للأسلحة الكيميائية، والاعتراف بأن استخدام الأسلحة الكيميائية

أمر غير مقبول على الإطلاق. كما اتخذ المجلس التنفيذي قرارات مهمة أخرى تتعلق بسورية، بما في ذلك القرار المتعلق بالخطة المتفق عليها لتدمير الأسلحة الكيميائية من الفئة الثالثة. وهذا يمثل تأييداً قوياً للقدرات المتنامية للسلطات السورية.

تتوازى الجهود العملية التي يبذلها الخبراء السوريون على أرض الواقع مع أنشطة التواصل الدولية التي يقوم بها البلد. ويُعد طلب الانضمام إلى الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية أحدث خطوة ملموسة في هذا الصدد. كما نرحب بالتزام السلطات السورية الحازم بمعايير لعدم الانتشار تتجاوز نطاق اتفاقية الأسلحة الكيميائية. في عصر يتسم بتجدد التهديدات التي تواجه عدم الانتشار النووي، قدمت سورية من تلقاء نفسها معلومات عن مواد نووية لم يكن قد أُعلن عنها سابقاً في عهد نظام الأسد. وتلا ذلك تعاون فوري مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويسعدنا أن ننوه بالتوصل إلى اتفاق يتعلق بالضمانات بشأن خطوات عملية لإخضاع هذه المواد لضمانات الوكالة، وفقاً لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونتطلع إلى المزيد من التطورات في هذا الصدد.

في الختام، أود أن أؤكد مجدداً على دعم لاتفيا الكامل لهدفنا المشترك: جعل سورية خالية من الأسلحة الكيميائية، وحظر استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي جهة، في أي مكان، وفي أي وقت.

السيد جادون (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم الرئاسة. ونؤكد لكم دعمنا وتعاوننا الكاملين. كما نعرب عن بالغ تقديرنا للدانمرك على الأداء المتميز الذي أبدته خلال توليها الرئاسة الشهر الماضي. وأشكر وكيلة الأمين العام إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها. ونرحب بمشاركة ممثلي سورية وتركيا في جلسة اليوم.

لقد أحطنا علماً بعناية بالملاحظات التي أدلى بها الممثل الدائم لسورية ونرحب بالزخم الإيجابي المستمر في معالجة ملف الأسلحة الكيميائية السورية. إن النهج البناء الذي أبدته الحكومة السورية الجديدة وتعاونها المستمر مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية قد أوجدا فرصة حقيقية لإحراز تقدم في المسائل التي ظلت دون حل لسنوات عديدة.

إن التطورات التي شهدتها الفترة المشمولة بالتقرير مشجعة. ونحيط علماً على نحو إيجابي بالرسالتين اللتين أرسلتهما الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك استعراضها للمواقع التي قد تكون مرتبطة بأنشطة الأسلحة الكيميائية، على النحو الذي أوردته الأمانة الفنية سابقاً، وتقييمها الأولي لمنشأتي التخزين اللتين أُعلن عنهما مؤخراً. تُظهر هذه الخطوات التزام السلطات السورية المستمر بالتعاون بشكل جوهري مع الأمانة الفنية. كما نرحب بالتقرير الشهري الأخير الذي قدمته السلطة الوطنية السورية بشأن الأنشطة الجارية على أراضيها والمتعلقة بتدمير الأسلحة الكيميائية ومنشآت إنتاج الأسلحة الكيميائية. وهذا يدل على التزام الحكومة السورية بمعالجة قضية ظلت تثقل ضمير المجتمع الدولي لسنوات.

وكما ورد، لا تزال 19 من أصل 26 مسألة غير محسومة تتعلق بالإعلان الأولي لسورية لم تُحل بعد. وكثير منها أمور معقدة ومطولة. ويشجعنا أن التعاون الحالي بين الحكومة السورية والأمانة الفنية يوفر بيئة أكثر ملاءمة لمعالجتها. ونحن على ثقة بأن هذا التعاون سيواصل تحقيق تقدم ملموس. مع تقدم

هذا العمل، يظل الحصول على الدعم الدولي الكافي أمراً مهماً. لا تزال السلطات السورية تواجه معوقات تقنية ومؤسسية ومتعلقة بالقدرات في التعامل مع ملف قديم بالغ التعقيد. ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم جهود سورية وتعاونها من خلال توفير المساعدة الفنية اللازمة وبناء القدرات، حتى يتسنى لهذه العملية المضي قدماً بفعالية.

ومن المهم بنفس القدر توفير بيئة يمكن أن يستمر فيها هذا العمل الفني بأمان ودون عوائق. إن استمرار حالة عدم الاستقرار، فضلاً عن احتلال الأراضي السورية والضربات العسكرية التي تستهدف المواقع والمنشآت السورية، يعقد عمل كل من الحكومة السورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وتؤكد باكستان مجدداً دعمها الراسخ لسيادة سورية ووحدتها وسلامة أراضيها.

وتظل باكستان معارضة بشكل قاطع لاستخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي كان، في أي مكان، وتحت أي ظرف من الظروف. ونولي أهمية كبيرة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية بوصفها حجر الزاوية في هيكل نزع السلاح العالمي ونؤيد تنفيذها الكامل والفعال وغير التمييزي. إن التقدم الذي أحرزته الحكومة السورية الجديدة يستحق التقدير والتشجيع. ويكمن سبيل المضي قدماً في تعزيز أجواء التعاون والثقة السائدة حالياً بين سورية والأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ونظل متفائلين بأن التواصل المستمر، والدعم الدولي، والتحقق الفني المستقل ستتيح حل القضايا المتبقية بشكل تدريجي، وتؤدي بنا في نهاية المطاف إلى إغلاق ملف الأسلحة الكيميائية السوري.

السيد سانشيز نينيو (كولومبيا) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أتمنى لكم كل النجاح وأؤكد من جديد التزامنا بدعمكم في أداء مهامكم خلال هذه الفترة. كما أغتنم هذه الفرصة لأشيد بحصافة الدانمرك خلال شهر آب/أغسطس ولأشكر وفدها على قيادته. وتود كولومبيا أن تشكر الممثلة السامية إيزومي ناكاميتسو على الإحاطة التي قدمتها. وأود أيضاً أن أرحب بالممثلين الدائمين الحاضرين معنا اليوم.

وفي ضوء ما تقدم من معلومات، أود أن أبرز النقاط التالية.

أولاً، ترحب كولومبيا بالتقدم الذي أورده تقرير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر S/2026/698)، وتبرز استعداد الحكومة الانتقالية للتعاون مع المنظمة، وهو ما أتاح إدراج معلومات جديدة في الإعلان السوري، والتحقق من المنشآت التي تم تحديدها مؤخراً، وأيضاً – في تطور نود أن نسلط الضوء عليه – إحراز تقدم في الاستعدادات لتدمير المواد الكيميائية تحت إشراف دولي. تمثل هذه الخطوات فرصة مهمة لتوضيح نطاق برنامج المواد الكيميائية الذي تم تطويره في عهد النظام السابق بشكل قاطع، ولتعزيز الامتثال للالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وفي هذا السياق، نشجع على استمرار الحوار المفتوح والمستمر بين سورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. علاوة على ذلك، نرى أن من الضروري أن يواصل المجتمع الدولي تقديم الدعم المالي والتقني واللوجستي اللازم لتمكين المنظمة من الاضطلاع بولاياتها المتعلقة بالتحقق والتفتيش وتقديم المساعدة على أرض الواقع على أكمل وجه.

ثانياً، يشير بلدي إلى أن هناك تحديات كبيرة لا تزال قائمة وتتطلب اهتماماً عاجلاً. وتؤكد كولومبيا على أهمية الحفاظ بشكل ملائم على المواقع والمواد والمعلومات ذات الصلة بالتحقيقات الجارية. تعد الجهود الرامية إلى تحديد أي أسلحة كيميائية متبقية والإعلان عنها والقضاء عليها أمراً ضرورياً لمنع المخاطر المستقبلية، وتعزيز الثقة الدولية، ودعم عملية تحقيق الاستقرار في البلد.

ثالثاً، يحيط وفد بلدي علماً بالتقريرين 154 و 155 (انظر S/2026/625 و S/2026/698)، اللذين يشيران إلى أن الأوضاع الأمنية لا تزال تعيق بعض الأنشطة التشغيلية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. إن تأجيل بعض الزيارات والتحقيقات يسلط الضوء على الحاجة إلى بيئة أكثر ملاءمة لأعمال التحقق وتقصي الحقائق التي تتوخاها المنظمة. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الأطراف المعنية إلى ضمان توفير الظروف الأمنية الملائمة، وإتاحة الوصول الآمن والسلس في الوقت المناسب لموظفي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، من أجل تيسير تنفيذ ولاية المنظمة بالكامل.

ختاماً، يعرب بلدي عن تقديره لعمل المنظمة، ويؤكد من جديد إدانته القاطعة لاستخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي طرف كان وتحت أي ظرف من الظروف. ولا يزال التخلص الكامل والقابل للتحقق من هذه الترسانات، إلى جانب توضيح كيفية استخدامها في الماضي، أمراً أساسياً لتعزيز جهود سورية الرامية إلى المساهمة بشكل فعال في السلام والأمن الدوليين.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل فرنسا.

أود أن أشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إيزومي ناكاميتسو، على الإحاطة التي قدمتها. وأرحب أيضاً بمشاركة الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية في هذه الجلسة وأشكره على بيانه.

قبل بضعة أيام، في 21 آب/أغسطس، أحيينا الذكرى السنوية الثالثة عشرة لمذبحة الغوطة الشرقية التي استخدم فيها نظام بشار الأسد غاز السارين ضد شعبه. إن مكافحة الأسلحة الكيميائية واجب ندين به لضحايا هذه الأسلحة اللاإنسانية، كما أنها مسألة تتعلق بالنظام الدولي.

تقف فرنسا إلى جانب السلطات السورية الجديدة والشعب السوري في جهودهما الرامية إلى تحقيق انتقال سياسي نحو سورية حرة ومستقرة وذات سيادة. وأكد رئيس الجمهورية ذلك يومي 6 و 7 تموز/يوليه، خلال زيارته إلى سورية التي فتحت فصلاً جديداً في العلاقات الفرنسية – السورية.

ومن بين أولويات هذا الفصل الجديد التزام بلدينا بمكافحة إفلات مرتكبي جرائم استخدام الأسلحة الكيميائية من العقاب، والعمل على القضاء التام على تلك الأسلحة والبرامج.

وفي هذا الصدد، نؤيد الطلب الذي قدمته سورية للانضمام إلى الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية. كما ندعم سورية في تعاونها مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

خلال الأشهر القليلة الماضية، أحرزت سورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تقدماً في تحديد بقايا برنامج المواد الكيميائية الذي يعود إلى عهد الأسد، وفي التحضير لتدميرها بطريقة آمنة وخاضعة للتحقق. ونرحب على وجه الخصوص بتقديم سورية تعديلات لتحديث إعلانها الوطني بشأن برنامجها للمواد

الكيميائية؛ والنشر الأخير لفرق منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لزيارة المواقع التي تم اكتشافها والإعلان عنها مؤخراً؛ ووضع اللمسات الأخيرة على خطة لتدمير القنابل الكيميائية الجوية. يؤكد كل اكتشاف مدى انتهاكات نظام الأسد للمعاهدات التي تحظر أسلحة الدمار الشامل، ويُبيّن الحاجة إلى الجهود المبذولة، بدعم كامل من السلطات السورية، من أجل القضاء على تلك البرامج.

هذه خطوات ملموسة نحو الأمام تُبرهن على استعداد سورية للوفاء بالتزاماتها. وقد دفع هذا التقدم المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى إعادة حقوق سورية وامتيازاتها بصفتها دولة طرفاً في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وقد شاركت فرنسا في تقديم ذلك القرار وترحب باعتماده. ونشجع سورية على مواصلة التعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وهو شرط أساسي للتخلص الكامل والقابل للتحقق من برنامج أسلحتها الكيميائية.

يتطلب تحقيق هذا الهدف بذل جهود جبارة، كما أشار إلى ذلك التقرير الأخير للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر S/2026/698). وكما أشار وزير الخارجية الفرنسي إلى المدير العام خلال لقائه به الأسبوع الماضي، تظل فرنسا ملتزمة بتقديم الدعم السياسي والتقني والمالي اللازم لعمل كل من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وسورية.

ويشكل التنفيذ الناجح لبرنامج القضاء على الأسلحة جزءاً من إعادة اندماج سورية في محيطها الإقليمي والمجتمع الدولي – وهي أولوية بالنسبة للسلطات السورية الجديدة يجب على المجلس وجميع دول المنطقة والمجتمع الدولي أن يواصلوا دعمها بنشاط.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل تركيا.

السيد يلدز (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أستهل كلمتي بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس. وأتمنى لكم كل النجاح خلال فترة رئاستكم. وأود أيضاً أن أشكر الممثلة السامية السيدة ناكاميتسو على الإحاطة الشاملة التي قدمتها.

لا يزال ملف الأسلحة الكيميائية في سورية من أكثر التركات جسامة لعهد الأسد. وفي الوقت نفسه، هناك الآن أسباب حقيقية تدعو للتفاؤل. وقد أبدت الحكومة السورية عزمها على معالجة هذه التركة بالتعاون الوثيق مع المجتمع الدولي وبطريقة شفافة.

في هذا الصدد، نرحب بالقرار الذي اتخذه المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تموز/يوليه بإعادة حقوق سورية وامتيازاتها داخل المنظمة. وقد أصبح اتخاذ هذا القرار المهم ممكناً بفضل التزام الحكومة السورية بالوفاء بتعهداتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، فضلاً عن الخطوات الملموسة التي اتخذتها للتعاون مع الأمانة الفنية للمنظمة.

ونهنئ الحكومة السورية ونود أن نشيد بشكل خاص بجهود السفير علبي الذي أدى دوراً حاسماً في تحقيق هذا الإنجاز. ونؤمن إيماناً راسخاً بأن أفضل وسيلة لتحقيق تقدم مستدام في ملف الأسلحة الكيميائية

هي من خلال التعاون العملي والتدريجي والمنسق بشكل جيد مع سورية، مع مراعاة الواقع على الأرض. وانطلاقاً من هذه الروح، نواصل المساهمة في عمل فريق عمل "أنفاس الحرية"، من خلال دعم الحكومة السورية في تعزيز قدراتها الفنية واللوجستية.

ويشجعنا أن نرى سورية تمضي بثبات على هذا المسار، ونثني على الكفاءة المهنية والتفاني والجهود الدؤوبة التي تبذلها الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفرقها الميدانية. وفي هذا السياق، نرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين السلطات السورية والأمانة الفنية بشأن خطة مفصلة للتحقق من تدمير الأسلحة الكيميائية من الفئة الثالثة في منشأة تدمير الأسلحة الكيميائية في القطيفة وبموافقة المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على تلك الخطة.

كما نرحب باتفاقي المرافق المنفصلين اللذين ينصان على إجراء تحقق منهجي من مرفقي تخزين الأسلحة الكيميائية في القطيفة وحمص. وبالمثل، نرحب بإيفاد فريق من الأمانة الفنية إلى سورية لإجراء تفتيش يهدف إلى التحقق من تدمير الأسلحة الكيميائية من الفئة الثالثة ونتطلع إلى تقريره بشأن نتائج التفتيش.

وينبغي لنا أيضاً أن ندرك التحديات الكبيرة المرتبطة بتحديد المواد الكيميائية وتجميعها وتأمينها وتجهيزها للتدمير. ويُعزى الوقت اللازم لتلك العملية جزئياً إلى الطبيعة السرية لبرنامج الأسلحة الكيميائية للنظام السابق، وما نتج عن ذلك من صعوبات في تكوين صورة شاملة عن نطاقه. وقد تفاقمت تلك التحديات بشكل أكبر جراء الغارات الجوية الإسرائيلية التي استهدفت مواقع يُحتمل أن تكون ذات صلة بالأسلحة الكيميائية عقب سقوط النظام السابق. تنطوي مثل هذه الأفعال على مخاطر جسيمة. فقد تتسبب في تسرب مواد خطرة وتشكل خطراً على السكان المدنيين في المناطق المحيطة. كما أنها قد تؤدي إلى إتلاف أدلة قد تكون ضرورية لإثبات الحقائق وضمان المساءلة عن الهجمات السابقة بالأسلحة الكيميائية التي أشار إليها الرئيس في بيانه.

ورغم هذه التحديات، ستواصل تركيا المساهمة في الجهود الرامية إلى تعزيز استعداد سورية وتأهبها وقدراتها الفنية لمعالجة هذه المسألة وفقاً لمعايير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وانطلاقاً من هذه الروح، نتطلع إلى الاجتماع المقبل لفريق عمل "أنفاس الحرية" الذي سيعقد في لاهاي الأسبوع المقبل.

وانطلاقاً من التقدم المحرز في ملف الأسلحة الكيميائية، يسعدنا أن نرى سورية تعزز تعاونها أيضاً مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الملف النووي. تُظهر هذه التطورات أن سورية أصبحت أكثر استعداداً للذهاب إلى أبعد من ذلك في الوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال منع الانتشار. كما تبرهن على أن المشاركة البناءة والدعم الدولي المستمر يمكن أن يؤديا إلى نتائج ملموسة. لذلك ينبغي أن يستمر هذا الدعم.

ختاماً، نؤكد مجدداً دعمنا القوي للجهود التي تقودها سورية وتمتلك زمامها لمعالجة ملف الأسلحة الكيميائية، ونشجع جميع الدول الأعضاء على تقديم دعمها الكامل لها. يجب أن يظل هدفنا المشترك واضحاً: طي صفحة هذا الفصل المظلم بشكل نهائي، وجعل سورية خالية بشكل دائم من الأسلحة الكيميائية.

رُفعت الجلسة الساعة 11/35.